

« الحواجز النفسية » بين العرب واسرائيل ، في ما يوضح عمليا استعدادا نفسيا من قبله للقرص على انغام الدعاية الصهيونية ، بل وقف أمام الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي ، ليعلن على مرأى ومسمع من العالم اجمع « ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة اعترف بها العالم وحملت القوتان العظميان مسؤولية امنها وحماية وجودها » ، وليضيف الى ذلك ايضا انه « لما كنا نريد السلام فعلا وحقا فاننا نرحب بأن تعيشوا بيننا في امن وسلام فعلا وحقا » . وفي المقابل ، طالب السادات بـ « الانسحاب الكامل من الارض العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ » باعتبار ذلك « أمرا بديهيا لا تقبل فيه الجدل ولا رجاء فيه لاحد او من احد » ، موضحا للاسرائيليين « ان قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل او انكار من احد . . . واذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني الاخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكا لكم ، فأولى لكم ان تفهموا اصرار شعب فلسطين على اقامة دولته من جديد في وطنه » . ولكسي يسهل على الاسرائيليين ابتلاع هذا القرص ، دعا السادات ايضا الى تحويل القدس الى « مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين » ، متنازلا عن المطالب العربية المقديمة بشأنها . كما حث على الاعتراف بـ « حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الامنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها ، لتحقيق الامن المناسب للحدود الدولية اضافة الى الضمانات الدولية المناسبة » ، وعلى « ان تنسجم كل دول المنطقة بادارة العلاقات في ما بينها طبقا لاهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وبصفة خاصة عدم اللجوء الى القوة وحصل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية » ، في ما يشكل مقدمة لـ « انهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة » .

ولم يكن السادات بهذا المقدر من التنازلات . فمع احجام الاسرائيليين عن الاستجابة لاقتراحاته ، ثم اتضاح حقيقة موقفهم الراض له ، بعد اجتماعه برئيس حكومة اسرائيل ووزير دفاعها على الاقل ، عاد الرئيس المصري - وكما يبدو في محاولة للضغط « وديا » على اسرائيل - ووضح مفهومه للضمانات والترتيبات الامنية التي يمكن ان ترافق اتفاق تسوية مصري - اسرائيلي باعلانه ، في منتصف كانون الثاني الماضي ، انه يوافق على « مناطق منزوعة السلاح على الجانبين » ، و « وجود محطات انذار مبكر [في مصر واسرائيل] كالموجودة الان [في سيناء] » ، « وان تكون هناك مناطق محدودة التسليح » ، و « تحديد للقوات [العسكرية] الموجودة [في سيناء] » ، و « قوات طوارئ دولية على الحدود حتى في شرم الشيخ » ، و « ان ينص في اي اتفاق للسلام على ان خليج العقبة ٠٠٠ مياها دولية مفتوحة للملاحة » و « ان تكون لجنة مشتركة من مصر واسرائيل تحت اشراف الامم المتحدة او من دون [ذلك] » . ولازالة الاثر « السلبي » الذي تركه كلام السادات في الكنيست حول « ادارة العلاقات »